المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي

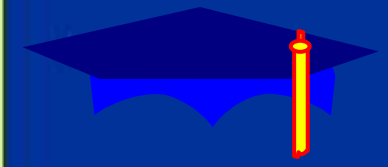

إصلاح أسعار المشتقات النفطية

د. كمال البصري

10 كانون الاول 2005

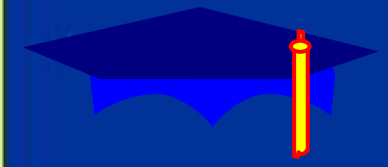

حقائق عن سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية

- تؤدي الى توزيع غيرالعادل للدخل الوطني (حيث الطبقة الغنية نسبياً هي الأكثر استفادة)
- تشوه هيكل الأسعار ومن ثم تعطل مؤشر الجدوى الإقتصادية (بمعنى: الأسعارلا تعكس الكلفة الحقيقية)
- ظهور حالة الاسراف على حساب دعم الخدمات التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع (كالصحة)
- التهريب إلى دول الجوار بسب التباين الكبير في الاسعار (ربما دعم الإرهاب في الداخل)

الطلب على المشتقات النفطية

- زيادة الطلب على المشتقات النفطية نتيجة التحسن النسبي في مستوى المعيشة واستيراد أكثر من مليون سيارة والى حاجة المواطنين لتوليد الطاقة الكهربائية بسب ازمة تدهور صناعة الكهرباء
- ظهور الحاجة إلى استيراد المشتقات من دول الجوار (حيث تنفق الدولة مايزيد على 500 مليون دولارا شهريا)
- غياب سياسة ترشيد الاستهلاك أوالإسراف في استهلاك المشتقات النفطية (بسب تدني الاسعار)

النتائج المترتبة على سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية

- ظهور عجز في موازنة الدولة (حيث يقدر المجموع الكلي للدعم بالاسعار الدولية بحدود 12 ترليون دينار عراقي)
- ظهور الحاجة الى سحب الموارد المخصصة للاستثمارات النفطية لتمويل استيراد المشتقات النفطية
- اصبح التوسع في تلبية حاجة المواطن في مجال الخدمات العامة أمر يقرب من الاستحالة
- غياب الحافز الاقتصادي لدى القطاع الخاص للتصدي لمشكلة النقص الذي يعاني منه السوق في مجال عرض المشتقات النفطية.

إصلاح أسعار المشتقات النفطية

سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية عكست كثيراً من السلبيات على واقع الاقتصاد العراقي ما يستدعي إلغاء سياسة الدعم .غير أن الغاء سياسة الدعم هذه من شأنه أن يخلق مشكلات من نوع آخر تتمثل في رفع كلفة المعيشة .

ولغرض تقييم سياسة إلغاء الدعم ينبغي الإجابة على التساؤلات الآتية :

إصلاح أسعار المشتقات النفطية

- هل يمكن الحفاظ على القوة الشرائية للفقراء في مواجهة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية؟
- هل يمكن التخلص من ظاهرتي التهريب والإسراف للوصول إلى ترشيد استخدام المشتقات ؟
- هل يمكن رفع التشوه في هيكل الاسعاركمنطلق ضروري لاحتساب الجدوى الإقتصادية للمشاريع وفتح الطريق أمام القطاع الخاص؟
- هل يمكن توفير موارد الدولة وتوجيهها نحو قطاعات الصحة والتعليم لتلبية حاجات المجتمع كافة ؟
- هل نستطيع معالجة العجز في الموازنة أو التخلص منه ؟
- هل إصلاح أسعار المشتقات النفطية يساهم في حل مشكلات قتصادية أخرى (الدين العراقي)؟

ستحاول الندوة من خلال المداخلات المختلفة إلاجابة عن هذه التساؤلات.

ولغرض القاء نظرة عامة على واقع المشكلة والتحديات التي تواجهها الدولة والمجتمع ، دعونا نراجع الحقائق الأتية :

مشكلة العجز في الموازنة لعام 2005 (مليار دينار)

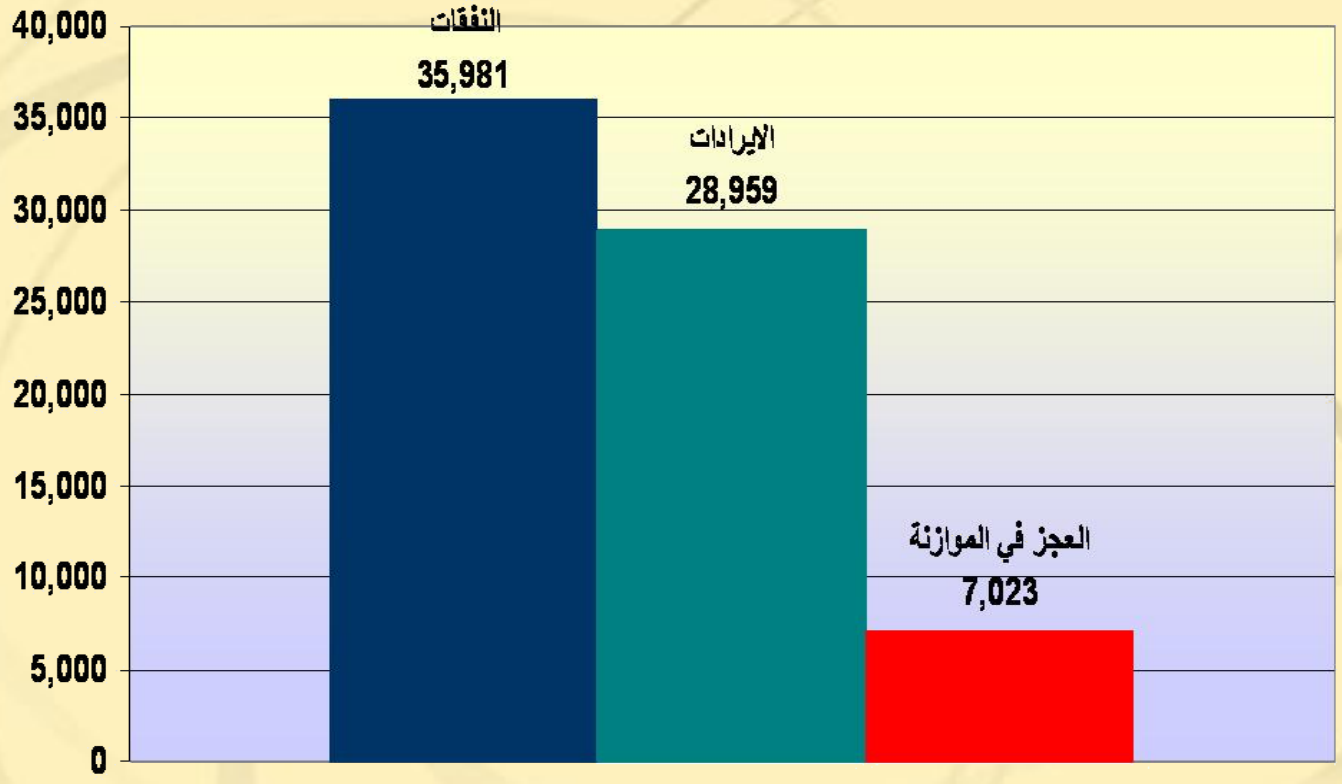

نسبة كلفة دعم المحروقات إلى الإنفاق لعام 2005

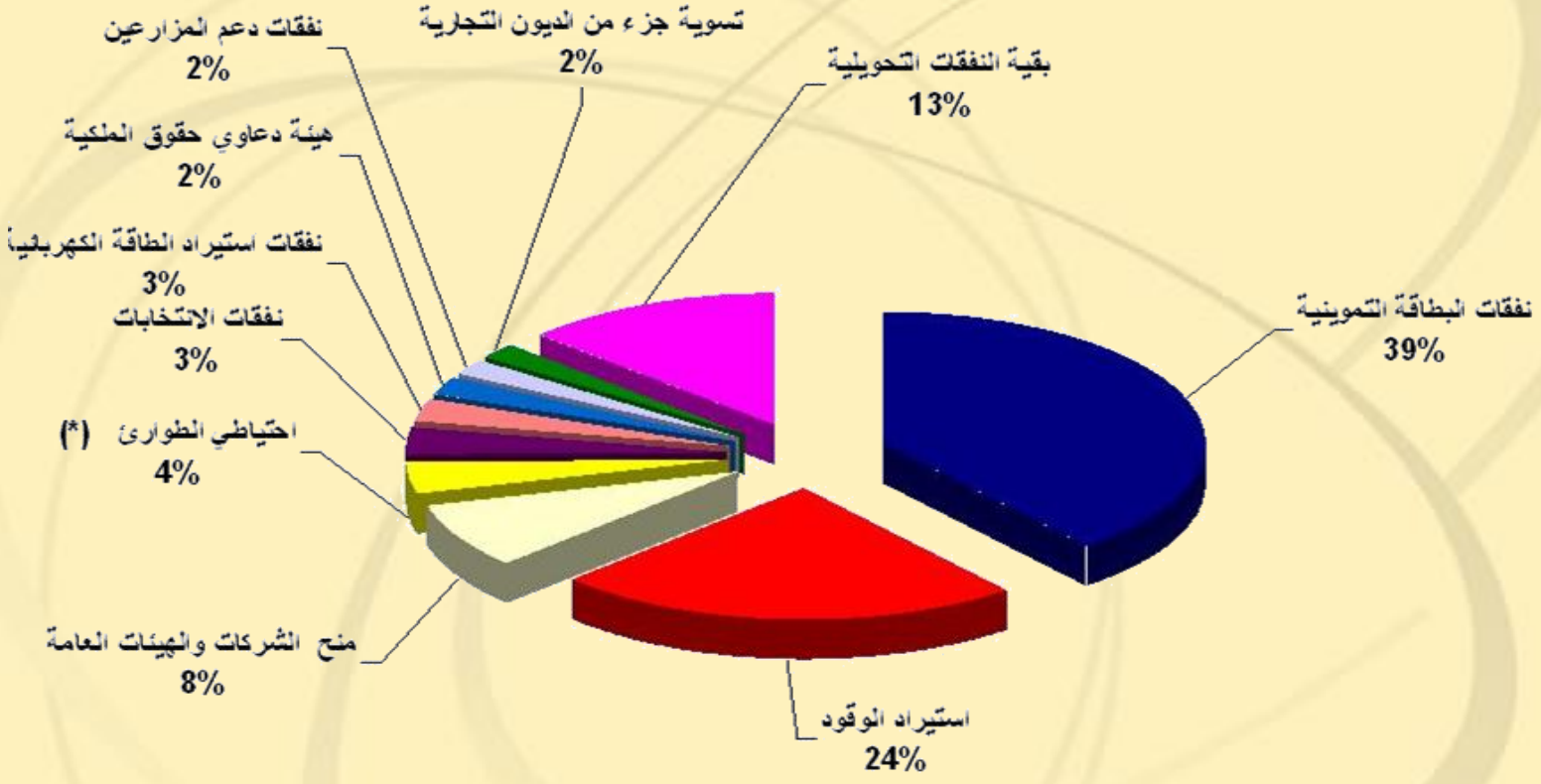

النسب المئوية للنفقات التحويلية المعدلة لسنة/2005

إنتاج المشتقات واستهلاكها

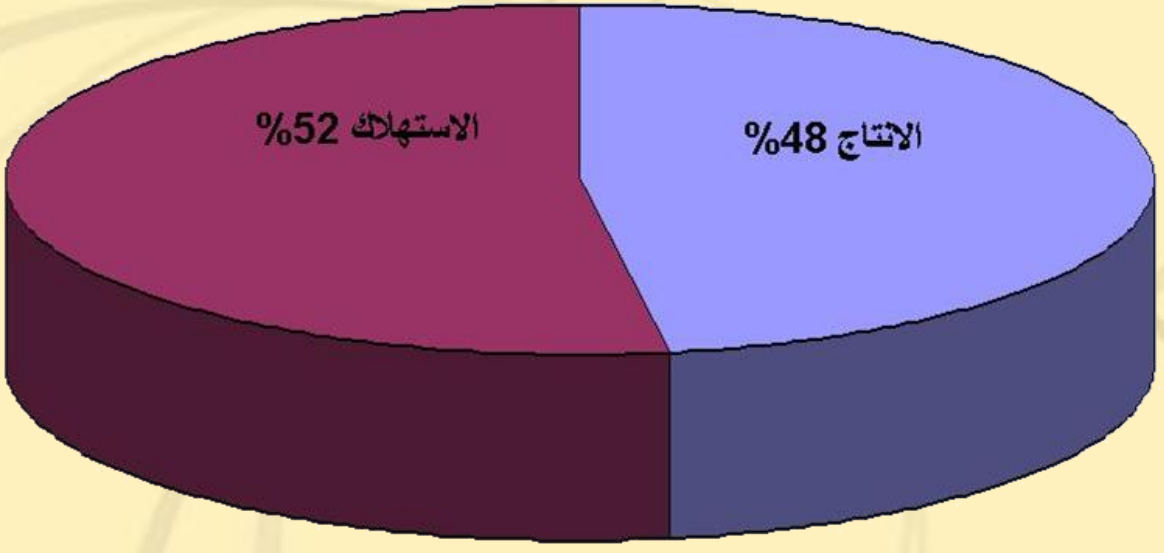

انتاج واستهلاك المشتقات النفطية (المخطط) عام 2005

مقارنة أسعار بيع البنزين مع الدول العربية

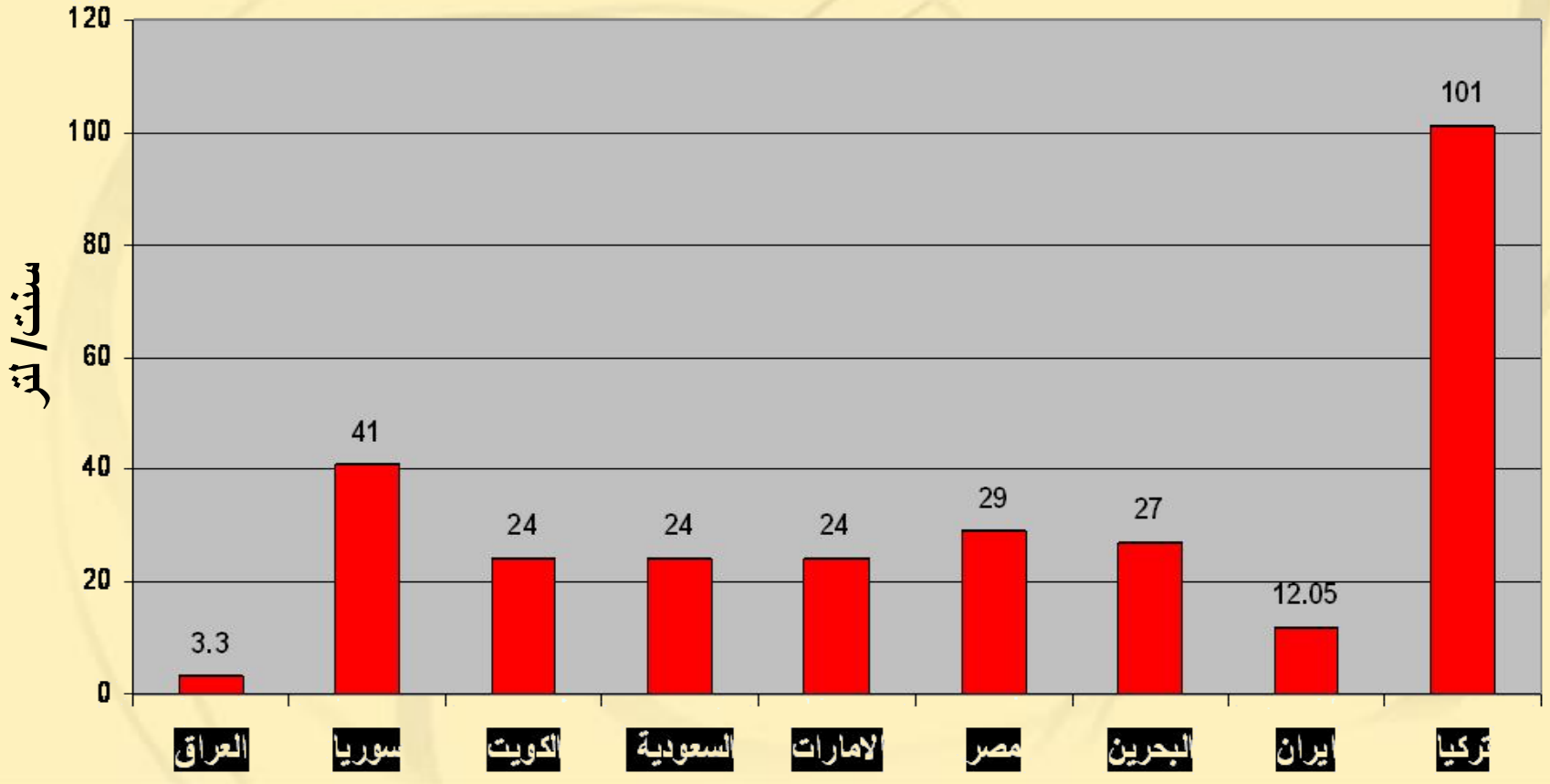

نسبة الدعم الحكومي إلى الكلفة الحقيقية

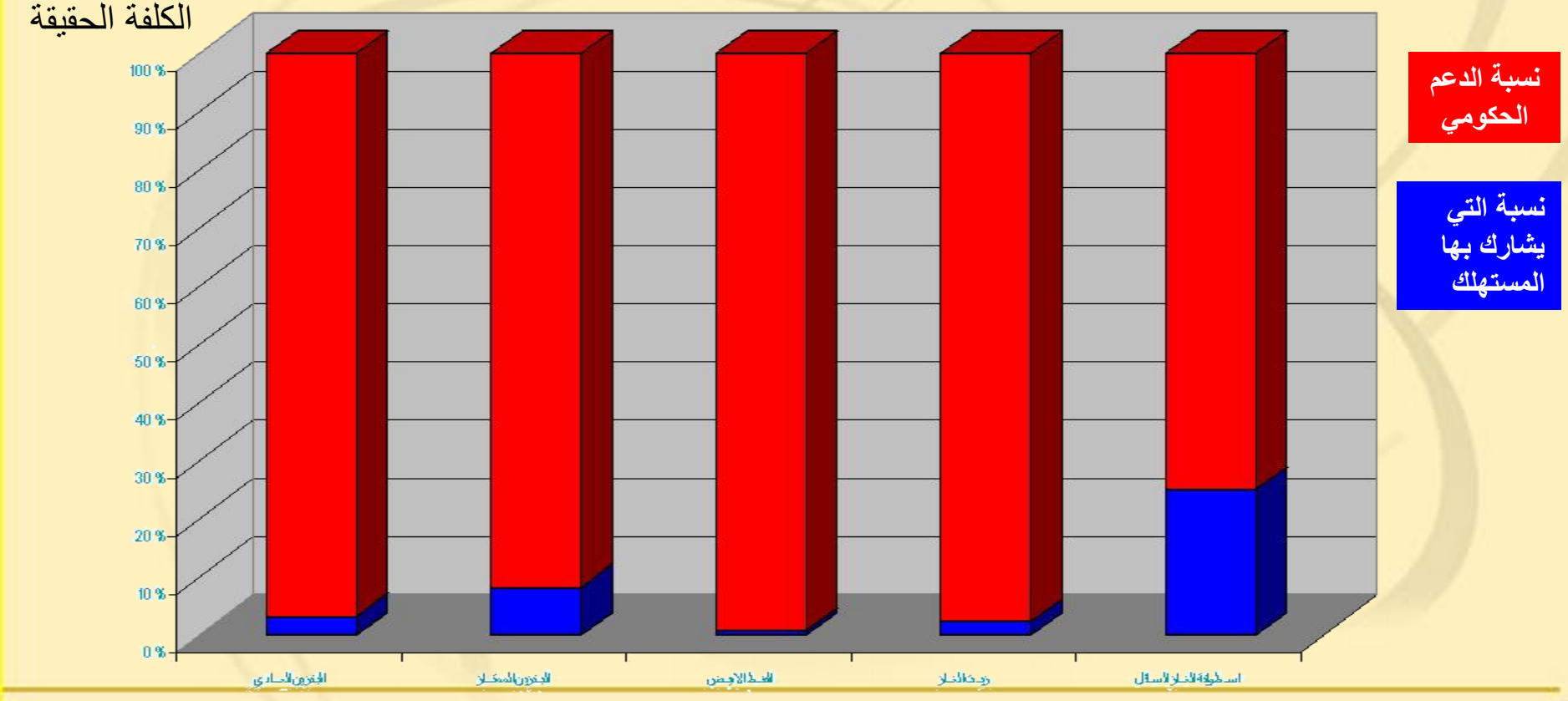

مكونات كلفة دعم المشتقات (بالمليار)

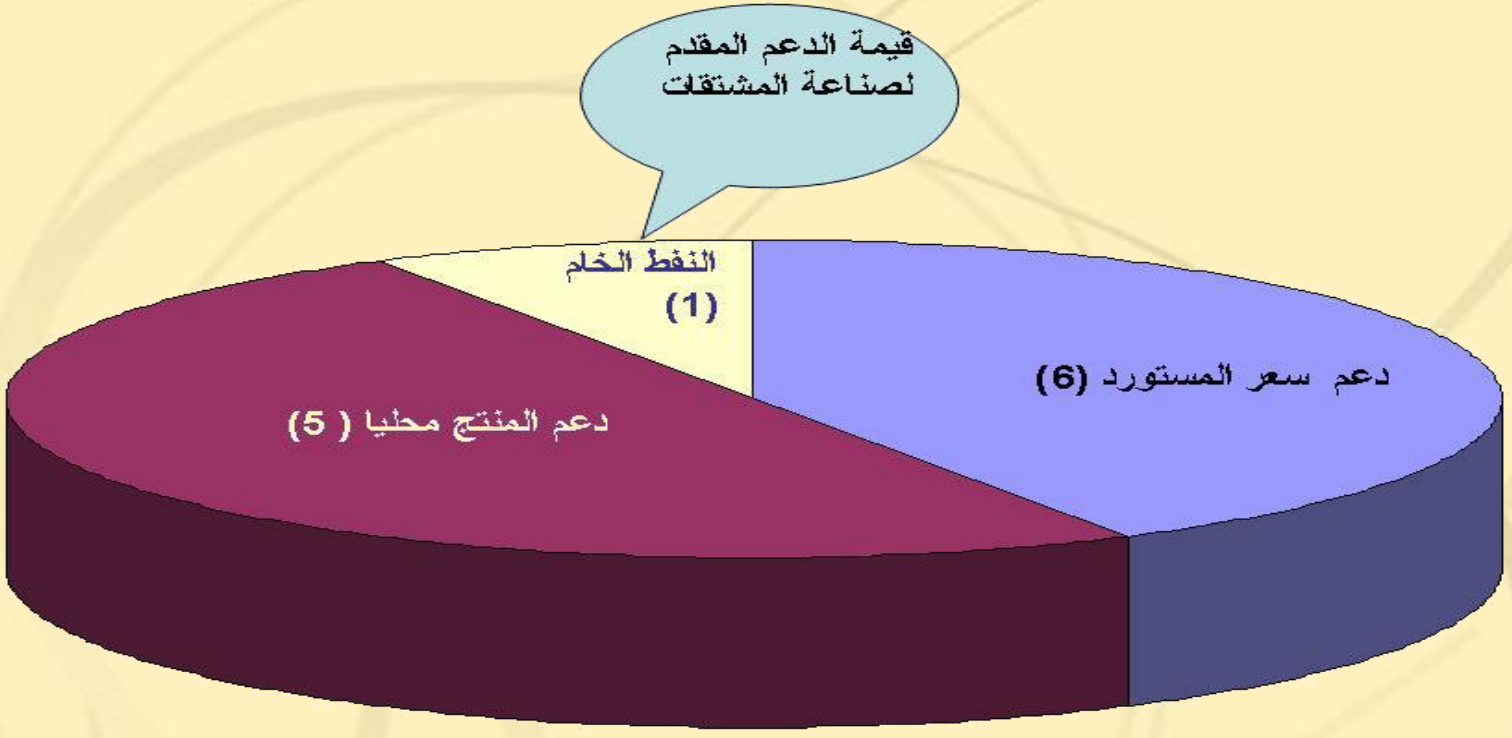

الكلفة الكلية للدعم 12 مليار دينار عراقي او ما يعادل 8 مليار دولار لعام 2005

مقارنة بين نسب التخصيصات المقدمة إلى مجموعة من السلع والخدمات المدعومة

المفـــــــردات	حصة الفرد /الف دينار	التخصيصات السنوي لعام 2005 /تريليون دينار
المشتقات النفطية	% 62	12
البطاقة التموينية	% 19	4
القطاع الصحي	% 8	2
قطاع التربية والتعليم	% 9	2
قطاع البلديات والاشغال	% 2	0.5

لا عجب أن تكون الخدمات الاساسية للدولة متخلفة وعاجزة عن تلبية حاجة المواطن

التوزيع الحالي لموارد الدولة: لمصلحة من؟

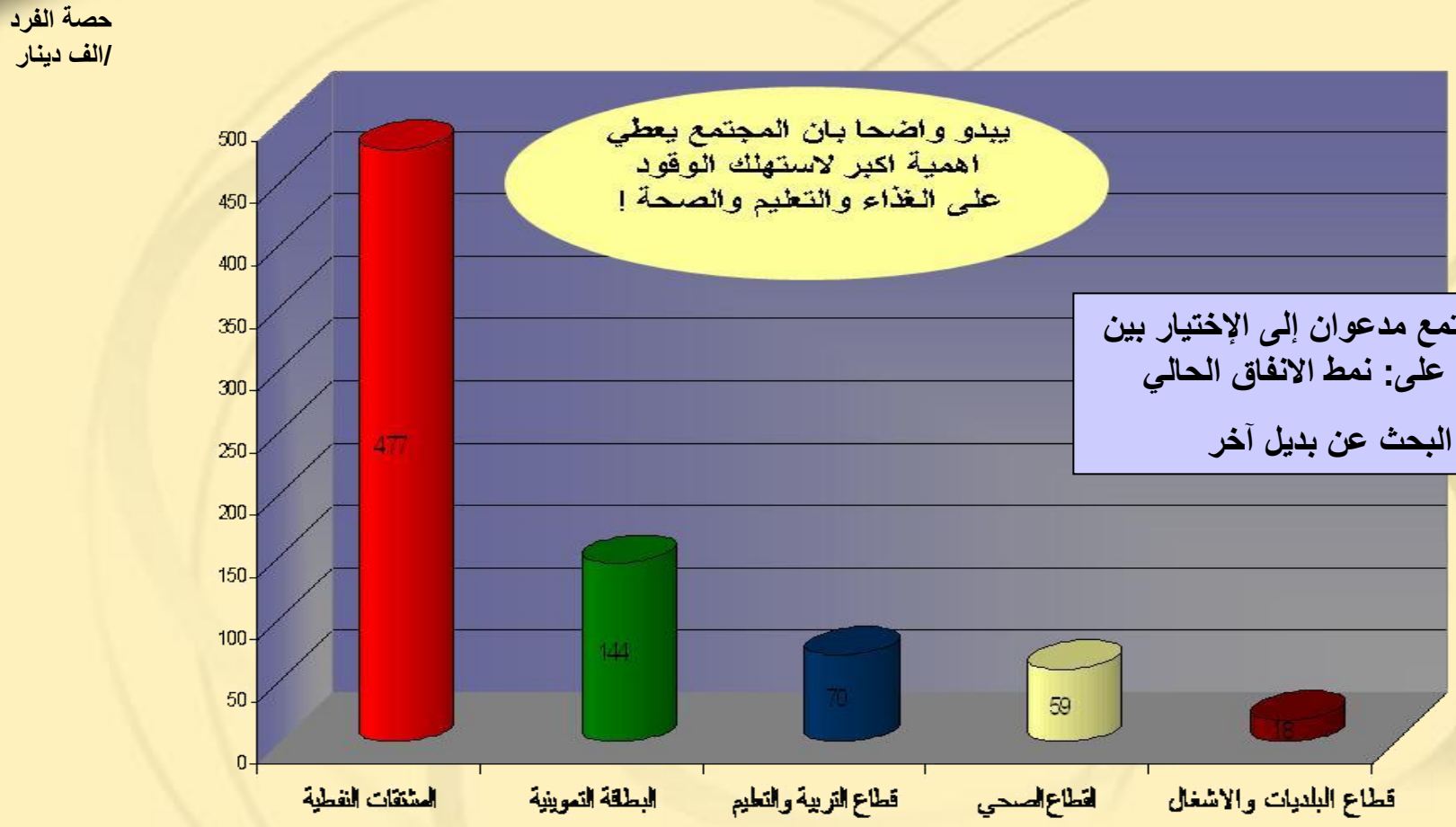

الدولة والمجتمع مدعوان إلى الإختيار بين الاستمرار على: نمط الانفاق الحالي

أو البحث عن بديل آخر

وفي حالة إصلاح أسعار المشتقات النفطية سيتحقق وفر مقداره (2.6) ترليون دينار يمكن استخدامه، على سبيل المثال، لبناء (104) مستشفيات عامة سعة كل منها (200) سرير.

الخيارات المتاحة لإصلاح اسعار المشتقات النفطية

أولاً:
تقوم الدولة بفتح باب الإستيراد للقطاع الخاص وبالإنسحاب التدريجي من مجال استيراد المشتقات النفطية.

ثانياً:
تقوم الدولة بفتح باب الإستيراد للقطاع الخاص وبالإنسحاب التدريجي من مجال استيراد المشتقات النفطية، وفي الوقت نفسه تقوم الدولة بإصلاح الأسعار، وبشكل تدريجي.

النتائج المترتبة على الإصلاح

1. إزالة الاسراف وترشيد استخدام المشتقات
2. رفع التشوه في هيكل الاسعار كمنطلق ضروري لاحتساب جدوى المشاريع الاقتصادية
3. توفير موارد الدولة وتوجيهها نحو قطاعات الصحة والتعليم التي تحتاجها شرائح المجتمع كلها
4. فتح المجال أمام القطاع الخاص لتلبية حاجة المواطن
5. القدرة على معالجة العجز أو التخلص منه
6. قطع الطريق أو منع استغلال الإرهاب للموارد المالية النادرة، واستنزافه إياها
7. استعادة ثقة العالم باقتصاد العراق من خلال الايفاء بتعهدات العراق الدولية مع صندوق النقد الدولي والتي ستساعد في اطفاء ديون العراق الخارجية

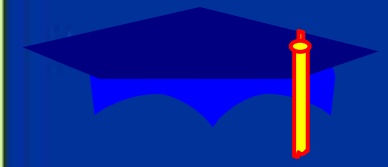

مـــــع تحـــــيات

المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي